دور استقلالية البنك المركزي العراقي في تخفيض معدلات التضخم للمدة (2004-2020)[1]

الباحثة: عبد الله محمد راضي الاستاذ الدكتورأحمد جاسم محمد

كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

جامعة البصرة

المستخلص :

يعد موضوع استقلالية البنوك المركزية من المواضيع ذات الأهمية في الدراسات الاقتصادية ومنها المالية والمصرفية ويرجع السبب في أهمية هذا الموضوع إلى الدور الذي تمنحه هذه الاستقلالية في قيام السياسة النقدية بتحقيق استقرار الأسعار والإبقاء على معدلات التضخم عند مستويات متدنية لأنه يمثل الهدف الرئيس والأول للبنوك المركزية فضلاً عن تحقيق بقية أهداف السياسة النقدية كالنمو الاقتصادي المستدام والمحافظة على استقرار سعر الصرف ومن ثم تحسين قيمة العملة المحلية .

لذلك نجد أن الكثير من بلدان العالم تسعى لضمان هذه الاستقلالية من خلال مجموعة من الإجراءات منها القيام بتشريع القوانين الجديدة أو عن طريق القيام بأجراء تعديلات على القوانين القائمة وذلك لمنح بنوكها المركزية الاستقلالية التامة , والعراق أسوة بتلك البلدان فقد منح البنك المركزي العراقي الاستقلالية التامة وذلك بإصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 ، وهدف البحث إلى التعرف بمفهوم استقلالية البنوك المركزية وآثارها الاقتصادية وكذلك تحليل أثر استقلالية البنك المركزي العراقي في التضخم , وقد توصل البحث إلى أن البنك المركزي العراقي اكتسب استقلاليته بعد صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 , كما وتوصل البحث إلى أن هناك علاقة عكسية بين استقلالية البنك المركزي العراقي والتضخم .

الكلمات المفتاحية: استقلالية البنك المركزي، معدلات التضخم، السياسة المالية.

[1] بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (استقلالية البنك المركزي العراقي وأثرها في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للمدة (2004-2020) , قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة

The Role Of The Independence Of The Central Bank Of Iraq In Reducing Inflation Rates For The Period (2004-2020)

Researcher. Abd-Allah Mohammed Radhi **Prof. Dr. Ahmed Jasim Mohammed**

Administration & Economics College / Department of Banking & Finance

University of Basrah

Abstract :

The independence of central banks is one of the important topics in economic studies, including financial and banking. The reason behind this importance is due to the role that this independence gives to the monetary policy by achieving price stability and maintaining inflation rates at low levels because this represents the main and first goal of central banks as well as achieving the rest of the monetary policy objectives, such as sustainable economic growth, maintaining the stability of the exchange rate, and then improving the value of the local currency.

Therefore, many countries seek to ensure this independence through a set of procedures, including enacting new laws or by making amendments to existing laws in order to give their central banks complete independence. Iraq, like those countries, has granted the Central Bank of Iraq complete independence by issuing the Central Bank of Iraq Law No. (56) of 2004 . The search aims to identify the concept of the independence of central banks and their economic effects and analyze the impact of the independence of the Central Bank of Iraq in Inflation . The search has found that the Central Bank of Iraq gained its independence after the issuance of the Central Bank of Iraq Law No. (56) of 2004, The search has concluded that there is an inverse relationship between the independence Central Bank of Iraq and inflation .

Keywords: central bank independence, inflation rates, fiscal policy.

المقدمة:

تؤدي البنوك المركزية دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلدان بصورة عامة والاستقرار النقدي بصورة خاصة ، لذا يعد موضوع استقلالية البنوك المركزية من المواضيع ذات الأهمية في الدراسات الاقتصادية ومنها المالية والمصرفية ويرجع السبب في أهمية هذا الموضوع إلى الدور الذي تمنحه هذه الاستقلالية في قيام السياسة النقدية بتحقيق استقرار الأسعار والإبقاء على معدلات التضخم عند مستويات متدنية لأنه يمثل الهدف الرئيس الأول للبنوك المركزية ، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ، والمحافظة على استقرار سعر الصرف ومن ثم تحسين قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الدولية لزيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية ، فضلاً عن تحسين بقية واجباتها الأخرى كبنك البنوك ومستشار الحكومة والملجأ الأخير للإقراض والرقابة على الائتمان ، وكذلك بسبب التطورات العالمية والمحلية وبالخصوص التطورات الاقتصادية والتطورات النقدية التي حدثت في بلدان العالم من خلال إدراكها وتفهمها لطبيعة المهام أو الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية في النشاط الاقتصادي للبلدان نظراً لما تمتلكه هذه البنوك من صلاحية وإمكانية تساعدها في تحقيق أهداف السياسة النقدية للبنوك المركزية والتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية .

هذا ويقصد بمفهوم الاستقلالية ببساطة حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية دون الخضوع للضغوطات والتدخلات الحكومية وبالتالي ليس بالضرورة الاستقلال التام عن الحكومة في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية وإنما الاستقلال التام في اختيار الأدوات المناسبة لتحقيق هذه الأهداف , وبالرغم من اكتساب معظم البنوك المركزية الاستقلالية التامة في الكثير من البلدان المتقدمة والصناعية لكن الأمر معاكس في معظم البنوك المركزية للبلدان النامية لان بنوكها المركزية لا تزال تعاني من التبعية للحكومات مما أثر في أداء وظائفها المنوطة بها بالشكل المطلوب والمرجو منها .

لذا ولتحقيق درجة عالية من الاستقلالية للبنوك المركزية نرى أن الكثير من بلدان العالم تسعى لضمان ورفع درجة الاستقلالية عن طريق القيام بمجموعة من الإجراءات منها القيام بتشريع القوانين الجديدة أو عن طريق القيام بأجراء تعديلات على القوانين الموجودة وذلك لمنح بنوكها المركزية الاستقلالية التامة أو ما تسمى بالاستقلالية القانونية , وفي ظل دراستنا الحالية حول استقلالية البنك المركزي العراقي ونتيجة للتطورات الاقتصادية والعالمية دعت الضرورة مواجهة العراق لهذه التطورات من اجل إبراز أهمية استقلالية البنك المركزي العراقي والدور الذي تؤديه هذه الاستقلالية في رسم سياسة نقدية فعالة وذات مصداقية عالية إذ تم إصدار قانون البنك المركزي العراقي الجديد رقم (56) لعام (2004) ومن ثم تعديله مرتين التعديل الأول بقانون رقم (63) لعام 2007 والتعديل الثاني بقانون رقم (82) لعام 2017 وذلك لضمان الاستقلالية القانونية للبنك المركزي العراقي وسياسته النقدية .

منهجية البحث

أولاً: أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث لأسباب عديدة منها التعرف على استقلالية البنك المركزي ودوره في تحقيق الاستقرار النقدي , فضلاً عن انسجام هذا البحث مع خطة الإصلاح الاقتصادي في العراق التي تسعى إلى تفعيل دور السياسة النقدية لتكون ذات مصداقية عالية وأكثر فعالية .

ثانياً: مشكلة البحث :

يمكن توضيح المشكلة من خلال التساؤلات الآتية :

1. هل إن الضغوط السياسية وتدخلات الحكومة في السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ستؤدي إلى خفض استقلالية البنك المركزي وستؤثر في النشاط الاقتصادي بصورة عامة وفي معدلات التضخم بصورة خاصة ؟
2. ما هي الآثار الاقتصادية لسياسات البنك المركزي ؟

ثالثاً: هدف البحث :

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1. التعرف بمفهوم استقلالية البنوك المركزية وآثارها الاقتصادية .
2. التعرف على استقلالية البنك المركزي العراقي .
3. تحليل أثر استقلالية البنك المركزي العراقي في التضخم.

رابعاً: فرضية البحث:

على وفق التساؤلات السابقة فأن هذا البحث يقوم على فرضية مفادها (توجد هناك علاقة عكسية بين استقلالية البنك المركزي العراقي ومعدلات التضخم)

خامساً: حدود البحث:

الحدود المكانية : تتحدد بدراسة الاقتصاد العراقي .

الحدود الزمانية : المدة المحددة للدراسة هي (2004- 2020) .

سادساً: منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الرجوع إلى المصادر التي تحتوي على البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث .

سابعاً: هيكلية البحث:

ولاختبار الفرضية والوصول إلى أهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور وكالآتي :

المحور الأول : تناول الإطار المفاهيمي لاستقلالية البنوك المركزية وآثارها الاقتصادية .

المحور الثاني : اختص بالبنك المركزي العراقي .

المحور الثالث : تناول اثر استقلالية البنك المركزي العراقي في التضخم

وقد اختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية :

1. **دراسة (محمد , 2010) بعنوان " استقلالية البنك المركزي ودوره في معالجة التضخم العراق دراسة حالة للسنوات 2003 - 2008 ".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمعايير الاستقلالية وتوضيح العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم فضلاً عن التعرف على مدى نجاح البنك المركزي العراقي في السيطرة على معدلات التضخم ،وتم الاعتماد على مؤشر Cukierman لبيان استقلالية البنك المركزي العراقي وتوصلت هذه الدراسة إلى عجز السياسة النقدية في تحقيق أهدافها في العراق بمفردها وذلك نتيجة لطبيعة الاقتصاد المتأزم بمجموعة من المشكلات المعقدة مما أسهم ذلك في النهاية من تجذير الظاهرة التضخمية في العراق وبالرغم من استقلالية البنك المركزي العراقي إلا انه لم يوفق في تخفيض معدل التضخم في الاقتصاد العراقي .

2. **دراسة (حسين , 2014) بعنوان " استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في الحد من التضخم".**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم استقلالية البنوك المركزية مع توضيح العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم فضلاً عن توضيح استقلالية البنك المركزي العراقي مع الإشارة إلى مؤشرات معدلات التضخم في العراق ما بعد 2003 (سعر الصرف , عرض النقد , مزادات بيع وشراء الدولار) , وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الاستقلالية منطلق مهم وأساسي للبنوك المركزية لتسهيل مهمة أداء الهدف الأساسي للبنك المركزي وهي المحافظة على قيمة العملة والقوه الشرائية ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي وكذلك غياب التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية للدولة ولكن عند إصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنه 2004 حصل على استقلالية عالية بعيدة عن تأثيرات الحكومة والسياسات المالية وان المزادات التي قام بها البنك المركزي العراقي لبيع وشراء الدولار أدت إلى ارتفاع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار .

3. **دراسة (الدهيمش و رسمي , 2015) بعنوان " استقلالية البنوك المركزية مع إشارة خاصة إلى قياس مدى استقلالية البنك المركزي الأردني".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مؤشرات الاستقلالية في البنوك المركزية والتطور التاريخي لاستقلالية البنوك المركزية بصوره عامه والتعرف على استقلالية البنك المركزي الأردني بصورة خاصة و محاولة التعرف على توجهات استقلالية البنك المركزي الأردني في المستقبل فضلاً عن دراسة وفحص العوامل المؤثرة في استقلالية البنك المركزي

الأردني وتم استخدام المؤشرات التشريعية والاقتصادية في قياس مدى استقلالية البنك المركزي الأردني وذلك باستخدام نموذج (curkierman) ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن درجة استقلالية البنك المركزي الأردني بحسب المؤشرات التشريعية بلغت (43%) وهي درجة جيدة بالمقارنة مع استقلالية البنوك المركزية للدول الأخرى ومن حيث علاقة استقلالية البنك المركزي الأردني بالمؤشرات الاقتصادية فأن هناك علاقة عكسية بين الاستقلالية والتضخم ولا يوجد اثر فعلي واضح بين الاستقلالية وعجز الموازنة ولا توجد علاقة بين الاستقلالية و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

4. **دراسة (الغالبي و الجبوري , 2017) بعنوان " اثر استقلالية البنك المركزي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1991 – 2013) ".**

هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء توضيح وافٍ يغطي الجانب النظري من الدراسة يتمثل بمفهوم الاستقلالية والجدل الفكري حولها ومعاييرها وتوضيح العلاقة بين استقلالية البنك المركزي و بعض متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة بالبطالة والتضخم فضلاً عن دراسة التأثير الذي تحدثه تلك الاستقلالية بالتضخم والبطالة في العراق ، وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط للتحليل القياسي ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن استقلالية البنك المركزي العراقي تؤثر بمؤشر التضخم في العراق بعلاقة عكسية وقد فسرت هذه الاستقلالية ما يقرب من (14%) من التغيرات التي حصلت في التضخم في العراق وان التغيرات التي تحصل في البطالة في العراق لم يكن لدرجة استقلالية البنك المركزي العراقي أي دور فيها .

ثانياً: الدراسات الأجنبية :

1. **دراسة (Panagiotidis & Triampella , 2005) بعنوان " استقلال البنك المركزي والتضخم : حالة اليونان ".**
Central Bank Independence and Inflation : The case of Greec .

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة استقلالية البنك المركزي حالة اليونان وتم التطرق إلى نبذة تاريخية عن بنك اليونان وإجراءات الاستقلال القانوني للبنك المركزي التي تضمنت مؤشرين هما الأول : مؤشر الاستقلال القانوني للبنك المركزي في اليونان والذي يعرف باسم (LegalCBI) والثاني : معدل دوران محافظ البنك المركزي والذي يعرف باسم (TOR Granger) وتم استخدام السلاسل الزمنية وأخر البيانات المتاحة قبل انضمام اليونان لمنطقة اليورو (الاتحاد النقدي الأوروبي) وكذلك تم التحقق من التفاعلات التي تحدث بين تقلب التضخم واستقلالية البنك المركزي , وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود أدلة قوية تشير إلى أن استقلالية البنك المركزي تتم بشكل منهجي وترتبط عكسيا بمعدل التضخم , ويرتبط معدل التضخم بشكل ايجابي بمعدل دوران محافظ البنك المركزي ولكن لم يتم العثور على هذه العلاقة لتكون ذات دلالة إحصائية وفي حالة اليونان أن البنك المركزي الأكثر استقلالية والتغيرات الأقل تكرارا للمدير التنفيذي للبنك المركزي تؤدي إلى انخفاض معدل التضخم وتم التأكيد في هذه الدراسة على أن مؤشر الاستقلال القانوني للبنك المركزي مهماً لتقلب التضخم وكذلك مؤشر دوران محافظ البنك المركزي يسبب التضخم .

2. دراسة (Agoba , et al , 2017) بعنوان " استقلالية البنك المركزي والتضخم في إفريقيا : دور الأنظمة المالية والجودة المؤسسية".

Central bank independence and inflation in Africa: The role of financial systems and institutional quality .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الأنظمة المالية وجودة المؤسسات السياسية على فاعلية استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أدنى معدلات من التضخم ومراجعة الأدبيات الموجودة حول استقلال البنك المركزي والتضخم فضلاً عن التنمية والمؤسسات المالية, وتم تقدير نموذج انحدار اللوحة باستخدام إجراء متغيرات آلية ذات مرحلتين للمربعات الصغرى على عينة من 48 دولة أفريقية خلال الفترة (1970-2012) وتقارن الدراسة أيضا الفعالية النسبية لتنمية القطاع المصرفي وتطوير سوق الأوراق المالية وتطوير سوق السندات على صلة التضخم في استقلالية البنك المركزي في إفريقيا والبلدان المتقدمة والنامية, وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم تعتمد على النموذج والعينة وتقنية التقدير المستخدمة بعد حساب متغيرات التحكم المختلفة وإدخال استهداف التضخم كمتغير توضيحي إضافي وتوصلت أيضا إلى أن استقلالية البنك المركزي في إفريقيا والبلدان النامية ليست كافية لتحقيق معدل تضخم أقل في إفريقيا والبلدان النامية على عكس البلدان المتقدمة في أن استقلالية البنك المركزي أكثر فعالية في خفض التضخم في ظل وجود مستويات عالية من التنمية المالية والجودة المؤسسية وكذلك توصلت إلى انه في أفريقيا والبلدان النامية يكون تطوير القطاع المصرفي أكثر فعالية في تعزيز تأثير استقلالية البنك المركزي على التضخم بينما في البلدان المتقدمة يكون تطوير سوق الأوراق المالية هو الذي يعزز فعالية استقلالية البنك المركزي في خفض التضخم أكثر من تنمية القطاع المصرفي .

3. دراسة (Garriga & Rodriguez , 2019) بعنوان " أكثر فاعلية مما اعتقدنا في استقلال البنك المركزي والتضخم في البلدان النامية".

More Effective Than We Thought Central Bank Independence and Inflation in Developing Countries .

هدفت هذه الدراسة في البحث عن تأثير الاستقلال القانوني للبنك المركزي بالتضخم في البلدان النامية وتعتمد هذه الدراسة على الأدبيات التجريبية لفحص فعالية CBI القانوني كأداة لمكافحة التضخم وتم تحليل تأثير استقلالية البنك المركزي في التضخم لعينة من (118) دولة نامية غير أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمدة من (1980-2013) وأسهمت هذه الدراسة في دراسة أثار المؤسسات السياسية والنقدية في الأنظمة الاستبدادية على عكس الدراسات السابقة التي اعتمدت على عينات صغيرة وأقل تمثيلية وكذلك تم تسليط الضوء على أنواع الإصلاحات التي قد تكون أكثر فعالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية , وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن استقلالية البنك المركزي المرتفعة تؤدي إلى خفض التضخم كآلية فعالة ولكن لا تعد هذه الآلية الوحيدة فهناك آليات أخرى تساعد في انخفاض التضخم أيضا مثل (انفتاح حساب راس المال وسعر الصرف الثابت واعتماد استهداف التضخم) ويستمر تأثير

استقلالية البنك المركزي في استقرار الأسعار إذا تم استخدام أنظمة أسعار الصرف العائمة وأخيرا يكون تأثير استقلالية البنك المركزي في التضخم أقوى كلما كان البلد أكثر ديمقراطية ولكنه موجود أيضا في البلدان غير الديمقراطية .

المحور الأول

الإطار ألمفاهيمي لاستقلالية البنوك المركزية و آثارها الاقتصادية

أولا : مفهوم استقلالية البنوك المركزية:

تعد استقلالية البنوك المركزية أحدى المسائل المهمة في أطار هذه البحث لذلك لابد من القول انه ليس هنالك تعريف مقبول على نحو واضح ومحدد لمفهوم استقلالية البنوك المركزية ، وبالرغم من ذلك سوف نعطي بعضاً من تلك التعريفات :

يمكن تعريف استقلالية البنوك المركزية بأنها ((حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية دون الخضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية ، ولا تعني الاستقلالية بأي حال من الأحوال الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة وانفراد البنك في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية إذ يمكن الاتفاق على هذه الأهداف بين البنك والحكومة وعلى ذلك فان البنك يبحث عن الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطة وفي انتهاج الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف مع ضرورة الحفاظ على اكبر قدر ممكن من الانسجام والتناغم بين السياسة النقدية والسياسة المالية)) . (طوقان ، 2005 : 3)

أو أنها ((استقلاليتهُ عن الحكومة وهو مفهوم مشابه لاستقلالية القضاء فالمؤسسة المستقلة هي التي تحدد أهدافها وتتخذ قراراتها بدون تدخل من الجهاز السياسي (التنفيذي والتشريعي) والاستقلالية فيما يتعلق بالبنك المركزي غالباً ما تعني استقلالية آلية عمل السياسة النقدية فغالباً ما تقوم الحكومة بتحديد أهداف السياسة النقدية بوصف الحكومة تمثل الشعب خصوصاً إذا كانت منتخبة من الشعب ومن أهداف السياسة النقدية مثلاً استقرار الأسعار واستقرار أسعار الصرف وتحفيز النمو الاقتصادي فالحكومة تقوم بتحديد الهدف ثم تطلب من البنك المركزي العمل على تحقيق هذا الهدف فالبنك الذي يقوم بعملهِ لتحقيق الهدف بدون تدخل من الحكومة يعد مستقلا)). (رزاق ، 2012 : 4)

تعريف ثويني إذ عرف استقلالية البنوك المركزية بأنها ((إبعاد التأثيرات أو التدخلات الحكومية عن قرارات السياسة النقدية وبوصف مفهوم الاستقلالية (Independence) هو نقيض لمفهوم التبعية (Dependence) فقد تثار تساؤلات حول استقلالية البنوك المركزية عن من ؟ وقبلها تبعيتها إلى من ؟ وما هي درجة أو مستوى تلك الاستقلالية أو التبعية ؟ وبالتأكيد الإجابة على مثل تلك الأسئلة تكمن في طبيعة النظم الاقتصادية السائدة والقواعد التشريعية القائمة التي تحدد العلاقة بين السياسة النقدية والحكومة)). (ثويني ، 2009 : 2)

على وفق مفهوم Dumiter ((فقد تم التمييز بين عنصرين أساسيين لاستقلال البنك المركزي هما الاستقلال السياسي(political independence) والاستقلال الاقتصادي(economic independence) فأن الاستقلال السياسي للبنك المركزي يتأثر بعدد من المتغيرات مثل انتخاب محافظ البنك المركزي وأعضاء مجلس الإدارة و مدة بقاء المحافظ في منصبه وهدف السياسة النقدية الأساس المتمثل في استقرار الأسعار ويمثل الاستقلال الاقتصادي السيطرة الشاملة للبنوك المركزية فيما يتعلق بحجم وشروط الإقراض الحكومي ويعتمد الاستقلال الاقتصادي أيضاً على قدرة البنك المركزي على اختيار واستخدام أدوات السياسة النقدية المناسبة خاصة أسعار الفائدة والرقابة الاحترازية للنظام المصرفي)) . (Dumiter , 2009 : 24)

وعرَّفَ Debelle & Fischer استقلالية البنك المركزي ((من خلال التمييز بين استقلالية الهدف واستقلالية الأداة ومن ثم يتمتع البنك المركزي باستقلالية الهدف عندما يكون حراً في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية ومن ثم يمكن للبنك المركزي الذي يتمتع باستقلالية الهدف على سبيل المثال أن يقرر أن استقرار الأسعار أقل أهمية من استقرار الإنتاج ويتصرف على وفق ذلك ويتمتع البنك الذي يتمتع باستقلالية الأداة بحرية اختيار الوسائل التي يسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافه)) . (Debelle & Fischer , 1994 : 197)

ويعرف كذلك Walsh استقلالية البنك المركزي بأنها ((حرية صانعي السياسة النقدية من التأثير السياسي أو الحكومي المباشر في تسيير السياسة ، وتم التركيز على بعدين رئيسين للاستقلالية يشمل البعد الأول تلك الخصائص المؤسسية التي تعزل البنك المركزي عن التأثير السياسي في تحديد أهداف سياستهِ ويشمل البعد الثاني تلك الجوانب التي تسمح للبنك المركزي بتنفيذ سياستهِ بحرية سعياً وراء أهداف السياسة النقدية)) . (Walsh , 2005 : 1)

تعريف Howells & Bain الذي ينص على ((أن الاستقلالية تعني الحرية في اتخاذ القرار وذلك لتحديد معدل الفائدة الضروري لتحقيق التضخم المستهدف وهذه تسمى الاستقلالية التشغيلية أو انه حر في تحديد كل من الهدف والأداة وهنا تسمى الاستقلالية التامة)) . (Howells & Bain , 2005 : 278)

تعريف Haga الذي ينظر إلى البنك المركزي المستقل على انه ((مؤسسة مستقلة تضمن عدم تأثر سياستهُ سياسياً ويتمثل الانجاز الرئيس والرغبة في استقلالية البنك المركزي (CBI) في انه يعد عاملاً حاسماً في السيطرة على التضخم وخفض تكاليف الاستقرار ومن ثم وضع الأسس المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام غير المتضخم)) . (Haga , 2015 : 267)

وتعرف كذلك استقلالية البنك المركزي (CBI) على أنها ((منح البنك المركزي(CB) تفويضاً أو تخويلاً من الحكومة فضلاً عن سلطة لمتابعة استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية)) . (Farrag & Kamaly , 2007 : 1)

وتعرف استقلالية البنك المركزي ((من خلال مراعاة ثلاثة جوانب الجانب الأول هو الاستقلال المؤسسي والذي يتم تحديده في المقام الأول من حيث موقع البنك داخل نظام المؤسسات الحكومية والإجراءات المطبقة في تعيين واستدعاء

سلطات البنك والجانب الثاني هو الاستقلال الوظيفي المعبر عنه في صلاحيات وقدرة البنك فيما يتعلق بتحديد وتطبيق السياسة النقدية واستقلاليته في اتخاذ القرار بشأن أداء الوظائف الأخرى المحددة في نظامه والجانب الثالث هو الاستقلال المالي أي تعريف دائم لإجراءات تجميع موارد البنك وتوزيعها ويستبعد أي احتمال لممارسة ضغوط مالية)) . (Gokbudak , 1996 : 289)

وكذلك تعرف استقلالية البنك المركزي على أنها ((الحالة التي يمكن للبنك المركزي أن يتمتع فيها بمبادرة تطوير وتنفيذ استراتيجيات مناسبة للظروف الاقتصادية وتجنب إساءة استخدامها لمصالح الحكومات قصيرة الأجل)) . (Orhan & Yıldırım , 2009 : 158)

ويعرف Casu وآخرون استقلالية البنك المركزي على أنها ((استقلال عن التأثير السياسي والضغوط في أداء وظائفه ولاسيما السياسة النقدية ومن الممكن التمييز بين نوعين من الاستقلالية النوع الأول استقلالية الهدف أي قدرة البنك المركزي على تحديد أهدافه الخاصة للسياسة النقدية مثل (التضخم المنخفض ومستويات الإنتاج المرتفعة) والنوع الثاني استقلالية الأداة أي قدرة البنك المركزي على وضع أدوات السياسة النقدية بشكل مستقل لتحقيق هذه الأهداف)) . (Casu , et al , 2006 : 127)

ويعرف كذلك Epstein استقلالية البنك المركزي على أنها ((تعني أن البنك المركزي لا يجب أن يخضع لضغط من الحكومة لتمويل الأنشطة الحكومية (العجز))). (Epstein , 2005 : 3)

وتعرف كذلك استقلالية البنك المركزي بأنها ((تتعلق بثلاثة مجالات يجب فيها استبعاد تأثير الحكومة أو تقليصه بشكل كبير وهي الاستقلال في شؤون الموظفين والاستقلال المالي والاستقلال فيما يتعلق بالسياسة النقدية)) . (Safakli & Ozdeser , 2010 : 125)

ونظراً لتعدد مفاهيم استقلالية البنوك المركزية يرى الباحث أن مفهوم استقلالية البنك المركزي هو حرية البنك المركزي في رسم السياسة النقدية وتنفيذها دون الخضوع للضغوطات السياسية من قبل الحكومة والاستقلال التام في تحديد الأهداف الوسيطة واستخدام الأدوات المناسبة لتحقيق هذه الأهداف مع ضرورة المحافظة على التوافق بين البنك المركزي والحكومة في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية ومن ثم تحقيق الانسجام بين السياستين النقدية والمالية.

ثانياً : العلاقة بين استقلالية البنوك المركزية والتضخم :

ظهرت العديد من الدراسات والبحوث التي حاولت إيجاد العلاقة بين استقلالية البنوك المركزية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن خلال هذه العلاقة يمكن أبراز أثر الاستقلالية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي كالتضخم .

إذ تمت الإشارة من قبل الدراسات الاقتصادية إلى وجود علاقة بين استقلالية البنك المركزي ومعدلات التضخم ومن هذه دراسات دراسة Bade & Parkin التي أكدت بعدين رئيسين هما البعد الذي يعتمد على الاستقلال المالي و البعد الأخر يعتمد على استقلالية السياسة النقدية عن الحكومة وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم وعدم وجود علاقة بين الاستقلال المالي ومعدلات التضخم . (Bade & Parkin , 1988 : 20-25)

ودراسة Agoba , et al التي هدفت إلى التعرف على تأثير الأنظمة المالية وجودة المؤسسات في موضوع استقلالية البنوك المركزية وتوصلت هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين الاستقلالية ومعدلات التضخم تعتمد على النموذج والعينة وتقنية التقدير المستخدمة وتوصلت أيضا إلى أن استقلالية البنوك المركزية ليست كافية لتحقيق معدل منخفض من التضخم في أفريقيا والدول النامية على العكس في الدول المتقدمة تكون الاستقلالية ذات فعالية كبيرة . (Agoba , et al , 2017 : 131)

دراسة Garriga & Rodriguez التي بحثت عن تأثيرات الاستقلال القانوني للبنك المركزي بالتضخم في البلدان النامية وتوصلت هذه الدراسة إلى أن استقلالية البنوك المركزية المرتفعة تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم ويصبح تأثير هذه الاستقلالية ذا فاعلية اكبر كلما كان البلد أكثر ديمقراطية ولكن هذا التأثير موجود أيضا في البلدان غير الديمقراطية . (Garriga & Rodriguez , 2019 : 1-2)

المحور الثاني

البنك المركزي العراقي

أولاً: أهداف البنك المركزي العراقي :

تختلف أهداف البنوك المركزية للبلدان بحسب اختلاف أهداف السياسة الاقتصادية العامة للبلد المعني التي يسعى إلى تحقيقها من خلال الأدوات والإجراءات التي يتخذها لتحقيق تلك الأهداف ولقد ضمن البنك المركزي العراقي بصدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 استقلاليته بالقيام بأعماله ورسم السياسة النقدية بالاعتماد على مجموعة من الإجراءات التي تتناسب مع توجهات الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق .

وحددت المادة رقم (3) من القانون المذكور آنفاً أهداف البنك المركزي العراقي والتي نصت على أن ((تتضمن الأهداف الرئيسة للبنك المركزي العراقي تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والعمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق , ويعمل البنك المركزي العراقي تماشياً مع الأهداف المذكورة سلفاً على تعزيز التنمية المستدامة وإتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق)) . (قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 (المعدل) , 2019 : 14)

يلاحظ من نص المادة رقم (3) أن هناك أهدافاً رئيسة تتمثل في تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي ثابت ومستقر وأهداف أخرى يمكن القول عنها بأنها أهداف تابعة تتمثل في تحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل ومن ثَمَّ فأن تحقيق الأهداف التابعة يعتمد بشكل أساسي على تحقيق الأهداف الرئيسة .

ثانياً: وظائف البنك المركزي العراقي :

تطورت وظائف البنوك المركزية مع التطورات العالمية والاقتصادية التي شهدها العالم منذ بداية ظهور البنوك المركزية ولغاية الآن , ولتحقيق الأهداف التي تسعى إليها البنوك المركزية فأنها تقوم بالوظائف من خلال استخدام الأدوات والإجراءات التي تتخذها ضمن سياستها النقدية لتحقيق تلك الأهداف .

ولتوضيح وظائف البنك المركزي العراقي سوف يتم تقسيمها إلى مدتين هما المدة الممتدة منذ تأسيس البنك المركزي العراقي عام 1947 ولغاية عام 2003 والمدة الثانية بعد عام 2003 وصدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 ولغاية نهاية مدة الدراسة الحالية .

لنلقِ الآن نظرة على طبيعة الوظائف التي قام بها البنك المركزي العراقي منذ تأسيسه ولغاية عام 2003 والتي تضمنت ما يلي : (شندي ، 1997 : 101)

1. إصدار وإدارة العملة العراقية .
2. قبول الودائع المصرفية والحكومية ومنح القروض إلى المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والمصارف .
3. العمل على تنفيذ الالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الدولية الخاصة بالشؤون الاقتصادية والمالية .
4. الرقابة على التحويل الخارجي .
5. الرقابة على المصارف .
6. إعطاء المشورة إلى الحكومة فيما يتعلق بالأمور كافة المؤثرة في العملة العراقية في الداخل وفي الخارج .
7. إدارة الدين الحكومي وشبه الحكومي .
8. مسك حسابات الحكومة من ضمها المؤسسات شبه الرسمية الحكومية.

أما بعد الأحداث التي عاشها العراق عام 2003 وما حدث من تغيرات سياسية واقتصادية فقد أدى ذلك إلى تغيرات في وظائف البنك المركزي العراقي لتضم مجموعة أخرى من الوظائف حددها قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 .

وعليه فأن البنك المركزي العراقي يقوم بالوظائف الآتية المنصوص عليها في المادة رقم (4) بعنوان المهام وكما يلي : (قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 (المعدل) , 2019 : 14)

1. ((صياغة وتنفيذ السياسة النقدية في العراق بضمنها سياسة سعر الصرف .
2. حيازة الاحتياطيات الأجنبية الرسمية كافة الخاصة بالعراق وإدارتها باستثناء رصيد التشغيل الخاص بالحكومة .

3. حيازة وإدارة احتياطي الدولة من الذهب .
4. تقديم الخدمات الاستشارية والمالية للحكومة .
5. توفير خدمات السيولة للمصارف .
6. إصدار وإدارة العملة العراقية .
7. جمع ونشر البيانات المتعلقة بالنظام المصرفي والمالي وكذلك البيانات المتعلقة بالاقتصاد.
8. وضع أنظمة للدفع والرقابة عليها وتعزيز سلامتها .
9. إصدار التراخيص والاجازات للمصارف وتنظيم ومراقبة أعمالها كما نص عليه هذا القانون وقانون المصارف العراقية .
10. فتح ومسك حسابات عن دفاتر حسابات البنوك المركزية الأجنبية والمنظمات المالية الدولية .
11. العمل على فتح حسابات للمصارف الأجنبية والحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والحفاظ عليها وتدوينها في سجلات البنك .
12. تنفيذ الأعمال أو المعاملات الإضافية الطارئة خلال ممارسته وظائفه التي نص عليها هذا القانون .
13. يسمح للبنك المركزي العراقي أن يقوم باتخاذ الإجراءات الضرورية اللازمة فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب .
14. للبنك المركزي العراقي سلطة إصدار اللوائح التنفيذية من أجل القيام بوظائفه المنصوص عليها في هذا القانون .
15. يقوم البنك المركزي العراقي بنشر مسودة لنص لائحة تنفيذية مقترحة من قبله بالشكل والأسلوب الذي يعدّه البنك مناسباً لجذب اهتمام القطاع المالي وعامة الجمهور .
16. للبنك المركزي العراقي سلطة إصدار الأوامر الملزمة الموجهة للأفراد أو كيانات محددة التي يكلفون بها للقيام بمهام محددة تتماشى مع هذا القانون .
17. للبنك المركزي العراقي سلطة إصدار اللائحة الداخلية والإرشادات العامة الخاصة بتنظيم البنك وإدارته .))

وعليه يلاحظ أن البنك المركزي العراقي قام بالعديد من الوظائف خلال المدة الأولى وهي المدة منذ تأسيسه ولغاية عام 2003 ولا يزال يمارس عدداً كبيراً من الوظائف خلال المدة الثانية وهي المدة ما بعد عام 2003 ولغاية نهاية مدة الدراسة الحالية ، وليتم تسهيل عمل البنك المركزي العراقي والقيام بالوظائف والمهام الموكلة إليه واللازمة لتحقيق أهدافه المنصوص عليها في قانونه يستوجب الأمر أن تتميز أهدافه بالوضوح والتوافق بين الهدف والأدوات التي تحققه وكذلك القدرة على تحقيق الأهداف وذلك على وفق الإمكانات المتاحة للبنك المركزي العراقي .

المحور الثالث

اثر استقلالية البنك المركزي العراقي في التضخم

أولا : استقلالية البنك المركزي العراقي :

يعهد إلى السلطة النقدية في بلدان العالم مسؤولية تحقيق أهداف معينة ولتحقيق هذه الأهداف فمن الضروري توفير الصلاحيات اللازمة للقيام بواجباتها فقد منحت هذه البلدان في العقود الماضية بنوكها المركزية صفة الاستقلالية من خلال تشريع القوانين لمنحها هذه الصفة ، لهذا تعد استقلالية البنوك المركزية من المواضيع الأساسية لعمل البنوك المركزية نتيجة توسع وظائفها وصلاحيتها.

وبالنسبة للعراق فقد تعرض البنك المركزي العراقي واستقلاليته للعديد من الصعوبات منذ تأسيس البنك والمثلة بعدم الإحاطة الكافية من قبل السياسيين بموضوع الاستقلالية ، ولغرض تحقيق استقلالية البنك المركزي العراقي والنهوض بواقع عمل البنك ليصبح من البنوك المركزية المتقدمة فقد شهد قانون البنك المركزي العراقي مجموعة من التغيرات والتعديلات إذ شملت هذه التغيرات إلغاء قانون رقم (43) لعام 1947 وإصدار قانون رقم (72) لعام 1956 وإصدار قانون جديد رقم (64) لعام 1976 وتعديله بقانون رقم (12) لعام 1991 وأخيراً صدور قانون رقم (56) لعام 2004 وتعديله بقانون رقم (63) لعام 2007 و قانون رقم (82) لعام 2017 .

وشهدت المرحلة ما قبل عام 2003 على عدم تمتع البنك المركزي العراقي بالشخصية والاستقلالية وذلك بسبب تحكم وزارة المالية بعمل البنك المركزي العراقي والتبعية الكاملة لسياسته النقدية للسياسة المالية ، وقد اتخذت وزارة المالية سياسة الاقتراض المباشر عن طريق طبع النقود من قبل البنك المركزي وذلك لسد عجز الموازنة العامة لديها إذ سببت هذه السياسة بارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة والذي نتج بسبب الزيادة في معدلات نمو عرض النقد بصورة مستمرة مقارنة مع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، وازدادت معدلات التضخم في العراق بعد أن تم فرض الحصار الاقتصادي خلال المدة الممتدة من عام 1990 ولغاية عام 2003 وما رافق هذه المدة من حالات الانفلات المالي والنقدي التي أوصلت معدلات التضخم للمستوى الجامح وعجز الأدوات التقليدية المستخدمة من قبل السياستين المالية والنقدية على السيطرة على هذا التضخم ، ومما زاد الأمر سوءاً هو استخدام هذه السياسات ظاهرة الكبح المالي بمعنى فرض معدلات فائدة إدارية وبمعدلات ثابتة على الإقراض والإيداع بعيداً عن التغيرات التي تحصل في الاقتصاد إذ قادت هذه السياسات إلى هروب الودائع من المصارف واستخدامها في مجالات غير إنتاجية مما أدى إلى زيادة حالة الركود الاقتصادي في البلد. (النصيري ، 2011 : 46)

أما بعد عام 2003 وصدور قانون البنك المركزي العراقي الجديد رقم (56) لعام 2004 فقد اكتسب البنك المركزي العراقي استقلاليته على وفق هذا القانون، وقد منح هذا القانون الصفة القانونية والاستقلال للبنك المركزي العراقي على

وفق المادة رقم (2) من القانون التي نصت على الآتي : (قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 (المعدل) , 2019 : 13)

((1- يعد البنك المركزي العراقي الذي تم تأسيسه بموجب قانون البنك المركزي العراقي (القانون رقم 64 عام 1976) بصيغته التي تم تعديلها من وقت إلى أخر ، كياناً قانونياً يتمتع بالأهلية الكاملة للتعاقد والتقاضي والتعرض للمقاضاة والقيام بمهامه التي ينص عليها هذا القانون وغيره من القوانين .

2- يتمتع البنك المركزي العراقي بالاستقلال فيما يقوم به من مساعٍ بغية تحقيق أهدافه وتنفيذ مهامه، ويخضع للمساءلة على وفق ما ينص عليه هذا القانون ، ولا يتلقى البنك المركزي العراقي أية تعليمات من أي شخص أو جهة بما في ذلك الجهات الحكومية إلا فيما ورد فيه نص يقضي بغير ذلك في هذا القانون، ويتم احترام استقلال البنك المركزي العراقي ولن يسعى أي شخص أو جهة من اجل التأثير على نحو غير ملائم في أي عضو من أعضاء أية هيأة لصنع القرار تابعة للبنك المركزي العراقي فيما يتعلق بالقيام بواجبات وظيفته تجاه البنك ، ولن يقوم أي شخص أو جهة بالتدخل في نشاط البنك المركزي العراقي) واكتسب البنك المركزي العراقي استقلاليته أيضاً بموجب الدستور العراقي وعلى وفق الفصل الرابع منه والخاص بالهيئات المستقلة المادة رقم (103) والتي نصت على الآتي : (دستور جمهورية العراق،2005 : 22)

((أولاً : يعد كل من البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية وهيأة الإعلام والاتصالات ودواوين الأوقاف هيئات مستقلة مالياً وإدارياً وينظم القانون عمل كل هيأة منها .

ثانياً : يكون البنك المركزي العراقي مسؤولاً أمام مجلس النواب ، ويرتبط ديوان الرقابة المالية وهيأة الإعلام والاتصالات بمجلس النواب .))

وأصبح البنك المركزي العراقي مستقلاً بأدواته أيضاً ولم يعد يقرض الحكومة لتمويل العجز في الموازنة العامة على عكس الفترات الماضية وهذا ما نصت عليه المادة رقم (26) من قانون البنك وهو حظر إقراض الحكومة إذ يمنع البنك المركزي العراقي من منح أي قروض للحكومة ومؤسساتها ولكن يسمح للبنك المركزي العراقي أن يقوم بشراء الأوراق المالية الحكومية بشرط أن تكون عملية الشراء في السوق الثانوية وفي إطار عمليات السوق . (قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 (المعدل) , 2019 : 33)

وعلى الرغم من حصول البنك المركزي العراقي على الاستقلالية القانونية بعد عام 2003 وذلك على وفق قانون البنك رقم (56) لعام 2004 وكذلك على وفق المادة رقم (103) من الدستور العراقي لكن الاستقلالية الفعلية للبنك المركزي العراقي هي استقلالية نسبية وليس بالإمكان أن تكون مطلقة خصوصاً في ظل الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط في تمويل الموازنة العامة حيث أن الهدف من هذا الاستقلال النسبي هو لتقليل التدخلات الحكومية قصيرة الأجل وخصوصاً من قبل وزارة المالية في عمل البنك المركزي . (مرزا ، 2012 : 2) . وبالرغم من الاستقلالية القانونية عن

الحكومة فقد نص قانون البنك المركزي رقم (56) في المادة رقم (24) على عقد اجتماعات منتظمة بين المحافظ أو أحد الممثلين الآخرين للبنك المركزي العراقي مع مسؤولي الحكومة لتبادل المعلومات والآراء عن مدى إمكانية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وتبادل المعلومات بشأن أمور أخرى. (قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 (المعدل) , 2019 : 32)، ويرى الباحث أن استقلالية البنك المركزي العراقي يمكن توضيحها من خلال العديد من الأمور وكما يلي :

1. ارتباط البنك المركزي بمجلس النواب فضلاً عن عدم خضوعه لأي جهة أو طرف أخر على وفق الدستور العراقي وكذلك على وفق قانون البنك رقم (56) لعام 2004 .
2. توقف البنك المركزي عن سياسة طبع النقود لتمويل عجز الموازنة العامة إذ لجأت الحكومة لمصادر تمويل أخرى مثل إصدار السندات .
3. تدقيق حسابات البنك المركزي على وفق المعايير الدولية من قبل مدققين دوليين فضلاً عن التدقيق الذي يقوم به ديوان الرقابة المالية ومن ثم تزداد مصداقية البنك المركزي .
4. القيام بنشر التقارير والبيانات المالية المتعلقة بالبنك المركزي على الموقع الالكتروني الخاص به حيث أن هذه التقارير والبيانات منشورة ومتاحة للجميع .
5. عدم قيام البنك المركزي بإقراض الحكومة ومؤسساتها ولكن يستطيع البنك شراء الأوراق المالية الحكومية من السوق الثانوية فقط على وفق المادة رقم (26) من قانون البنك .

ثانياً : تحليل العلاقة بين الاستقلالية والتضخم :

قبل التعرف على أثر استقلالية البنك المركزي العراقي في التضخم ومعرفة طبيعة العلاقة بينهما سوف يتم تحليل معدل التضخم في العراق للمدة (2004-2020) , إذ سيتم الاعتماد في تحليل هذا المتغير على النشرات الإحصائية السنوية والتقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي وكما يلي :

تحليل التضخم في العراق للمدة (2004-2020) :

شهد عام 2003 مرحلة جديدة في تاريخ العراق وهي سقوط النظام السابق إذ تميزت المدة (من عام 2004 ولغاية عام 2007) بارتفاع معدلات التضخم السنوية وكما هو موضح في الجدول (9) والشكل (1) , إذا بلغ معدل التضخم السنوي في عام 2004 (27%) ويعود سبب الارتفاع إلى عدة أسباب منها أعمال التخريب والسرقة التي تعرضت لها دوائر ومؤسسات الدولة ومن ضمنها البنك المركزي العراقي وبقية المصارف الحكومية واستبدال العملة القديمة بالعملة الجديدة فضلاً عن زيادة القوة الشرائية للمواطنين والموظفين وزيادة دخلهم نتيجة ارتفاع سلم الرواتب والأجور للعاملين في الدولة الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب الكلي لديهم وخاصة الاستهلاكي , وارتفع معدل التضخم في عام 2005 إلى (37%) نتيجة أزمة الوقود وتردي الأوضاع الأمنية والإقبال الواسع على محطات تعبئة الوقود الأمر الذي أدى إلى

ارتفاع أسعار الوقود في السوق السوداء فضلاً عن الانقطاع المتكرر والمستمر في التيار الكهربائي الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة القطاع الحقيقي على تلبية بعض السلع والخدمات مثل الوقود والطاقة مما ينعكس ذلك سلباً في تكاليف الإنتاج , ولقد شهد عام 2006 ارتفاع معدل التضخم إلى أعلى مستوى خلال مدة الدراسة إذ بلغ (53.2%) ويعزا سبب الارتفاع إلى عدة أسباب منها تدهور الأوضاع الأمنية ومشكلة أو تعسر نقل البضائع من خلال الحدود وكذلك بين المحافظات بسبب الارتفاع في أسعار النقل والمواصلات نتيجةً ارتفاع أسعار الوقود فضلاً عن رفع الدعم عن المشتقات النفطية وذلك عملاً بوصايا صندوق النقد الدولي مما سبب الارتفاع وبصورة كبيرة في أسعارها وكذلك تحرر العديد من السلع والخدمات الأخرى التي كانت موجودة ضمن برنامج الدعم الحكومي .

وسجل معدل التضخم في 2007 تراجعاً إلى (30.8%) وسبب هذا التراجع هو نجاح السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي العراقي عن طريق الاستخدام الأمثل لأدارته النقدية باستخدام إشارتي سعر الفائدة وسعر الصرف، وعلى الرغم من ذلك بقيت معدلات التضخم مرتفعة في هذه السنة وذلك بسبب الأعمال التخريبية المتكررة لأنابيب النفط الخام وكذلك التوقفات التي تحدث في العديد من مصافي النفط بسبب التعرض للأعمال التخريبية أو حدوث خلل فني بسبب تقادمها التكنولوجي الأمر الذي نشط السوق السوداء واستغلالها للوضع .

واستمر البنك المركزي العراقي من خلال قانونه رقم 56 لعام 2004 في تحقيق أهدافه في المحافظة على استقرار الأسعار المحلية والتصدي للمعدلات المرتفعة من التضخم , ويلاحظ ذلك من خلال معدلات التضخم السنوية التي انخفضت (من عام 2008 ولغاية عام 2013) إذ بلغت المعدلات لهذه السنوات (2.7% , -2.8% , 2.4% , 5.6% , 6.1%, 1.9%) على التوالي ويرجع سبب الانخفاض بالشكل الواضح وبالصورة الكبيرة وفي بعض الأحيان تكون سالبة إلى تحسن الأوضاع الأمنية في العراق على خلاف ما كانت عليه معدلات التضخم في المدة من عام 2004 ولغاية 2007 , وشهدت المدة (من عام 2014 ولغاية 2017) ظروفاً قاسية على العراق وظاهرة الركود الذي يعيشها الاقتصاد العراقي بسبب انخفاض الأسعار العالمية للنفط ودخول داعش للعراق وعلى الرغم من ذلك فقد حافظ البنك المركزي العراقي على معدلات منخفضة من التضخم خلال هذه الأعوام من خلال إعادة النظر بأسلوب ووسائل إعداد وتنفيذ سياسته النقدية إذ بلغت معدات التضخم السنوية (2.2% , 1.4% , 0.5% , 0.2%) على التوالي , واستمرت معدلات التضخم بالانخفاض للأعوام (من عام2018 ولغاية عام 2020) نتيجة تحسن الوضع الأمني وإعلان النصر على داعش في نهاية عام 2017 وكذلك أتباع سياسة نقدية رصينة من قبل البنك المركزي العراقي نجحت في إيجاد قاعدة من الاستقرار النقدي والمالي حيث بلغت معدلات التضخم السنوية (0.4% , -0.2% , 0.7 %) على التوالي إذ وصل معدل التضخم السنوي إلى المرتبة العشرية السالبة مرة أخرى خلال المدة المحددة للدراسة وهو(-0.2%) في عام 2019 بعد أن سجل أدنى مستوى في عام 2009 وهو(-2.8%).

ولتوضيح طبيعة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي العراقي والتضخم فأنه يلاحظ أن الاقتصاد العراقي قد حقق معدلات تضخم متدنية خلال المدة (2004-2020) باستثناء الأعوام الأولى لمدة الدراسة (2004-2007) التي شهدت ارتفاع معدلات التضخم بسبب الفترة الانتقالية التي عاشها العراق والأوضاع الأمنية الصعبة والاختلالات في هيكل الاقتصاد العراقي التي أربكت عمل البنك المركزي العراقي في هذه المدة وكذلك بداية صدور قانون البنك رقم (56) وصعوبة تطبيقه في الواقع , ولكن بعد هذه المدة استطاع البنك المركزي من تخفيض هذه المعدلات وتسجيل معدلات تضخم متدنية وكان السبب في ذلك هو الاستقلالية التي حصل عليها البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 عن طريق

صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 وما ترتب على ذلك من إتباع سياسة نقدية متشددة من قبل البنك المركزي أدت إلى خفض معدلات التضخم من خلال استخدام أداة سعر الصرف وأداة سعر الفائدة وكما هو موضح في الفقرات التالية , على العكس من ذلك قبل عام 2003 إذ كانت معدلات التضخم مرتفعة والتي كان سبب ارتفاعها بالدرجة الأولى يعود إلى عدم تمتع البنك المركزي العراقي بالاستقلالية وتبعية سياسته النقدية للسياسة المالية , وعليه فأن تمتع البنك المركزي بالاستقلالية يقود إلى تحقيق معدلات تضخم متدنية تعكس نجاح السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في تحقيق احد أهدافها والمتمثلة في الحفاظ على استقرار الأسعار المحلية وجعل معدلات التضخم عند أدنى مستوى ولذلك تعد الاستقلالية شرطاً ضرورياً ومهماً للتحكم والسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة , ومن ثم يمكن القول إن هناك علاقة عكسية بين استقلالية البنك المركزي العراقي والتضخم بمعنى كلما ارتفعت درجة استقلالية البنك المركزي العراقي أدى ذلك إلى تخفيض معدلات التضخم وبالعكس إذا انخفضت الاستقلالية يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم وهذا ينسجم مع فرضية البحث

جدول (9) معدل التضخم السنوي في العراق للمدة (2004-2020)

السنة	معدل التضخم السنوي (%)
2004	27
2005	37
2006	53.2
2007	30.8
2008	2.7
2009	-2.8
2010	2.4
2011	5.6
2012	6.1
2013	1.9
2014	2.2
2015	1.4
2016	0.5
2017	0.2
2018	0.4
2019	-0.2
2020	0.75

المصدر: - البنك المركزي العراقي , دائرة الإحصاء والأبحاث , النشرة الإحصائية السنوية , للسنوات (2006-2019). سنة الأساس=1993 للمدة (2004-2009) , سنة الأساس=2007 للمدة (2010-2015) , سنة الأساس=2012 للمدة (2016-2020)

- البنك المركزي العراقي , الموقع الإحصائي , البيانات الاقتصادية والإحصائية , مؤشرات الأسعار , مؤشر أسعار المستهلك (CPI) , التضخم , لسنة 2020 .

الشكل (1) معدل التضخم السنوي في العراق للمدة (2004-2020)

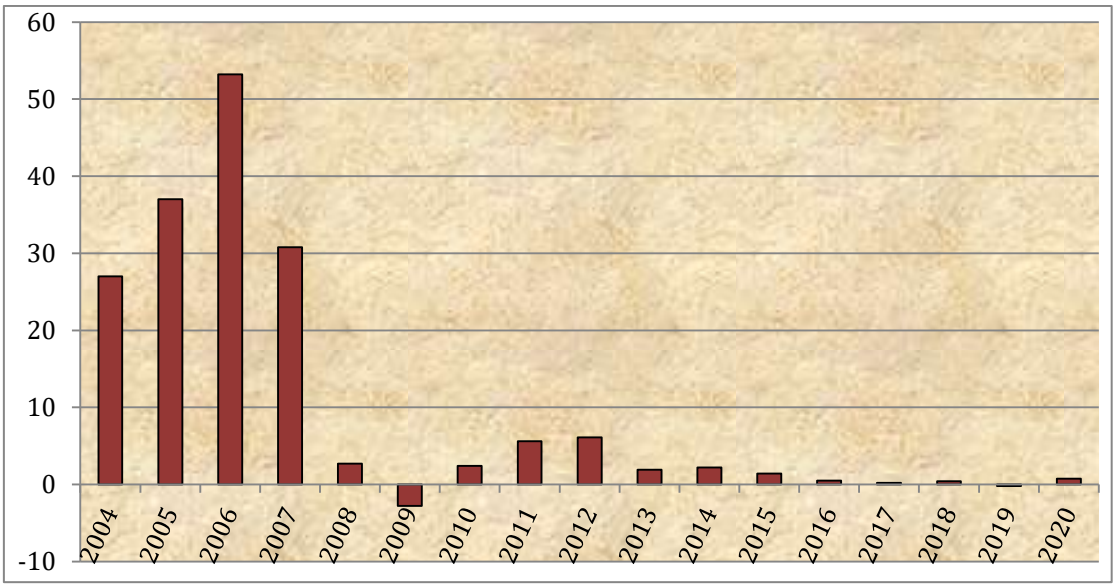

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (9)

الاستنتاجات :

1. اكتسب البنك المركزي العراقي الاستقلالية بعد صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 إذ تمتع البنك بموجب هذا القانون باستقلالية عالية استطاع من خلالها تحقيق أهدافه ووظائفه بنجاح وبعيداً عن تأثيرات الحكومة والسياسة المالية على عكس المدة قبل عام 2003 التي تميزت بعدم تمتع البنك المركزي بالاستقلالية وتبعيته لوزارة المالية .
2. حقق البنك المركزي العراقي جزءاً من أهدافه المتمثلة بتحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي ثابت ومستقر ألا أن أهداف البنك المركزي الأخرى لم تنجز والمتمثلة في تعزيز التنمية المستدامة والعمالة والرخاء وذلك بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وارتباط هذه الأهداف بمهام السياسات الاقتصادية الأخرى .
3. توصلت الدراسة من خلال تحليل معدلات التضخم في العراق إلى وجود علاقة عكسية بين استقلالية البنك المركزي العراقي والتضخم .

التوصيات :

وفي ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات التالية :

1. على البنك المركزي العراقي أن يقوم بتطبيق جميع مواد ونصوص قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 وتعديلاته وخصوصاً المواد المتعلقة باستقلالية البنك عن الحكومة وعلاقته بها وذلك من أجل تحقيق استقلالية عالية والحد من التدخلات السياسية في عمله .
2. في ظل الظروف الاقتصادية السائدة وتأثيرات جائحة كورونا يتطلب الأمر من البنك المركزي العراقي إعادة النظر في ترتيب أولويات الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وذلك بإعطاء الأولوية لهدف تحقيق النمو الاقتصادي وهدف توفير فرص العمل على أن يرتبط تحقيق هذه الأهداف مع تحديد مهام السياسات الاقتصادية الأخرى اتجاه هذه الأهداف .
3. على البنك المركزي العراقي الاستمرار في استهداف التضخم من خلال استخدام أداة سعر الصرف وأداة سعر الفائدة وذلك من اجل المحافظة على استقرار الأسعار المحلية ومعدلات تضخم متدنية .

المصادر:

أولا : المصادر العربية :

أ- الكتب :

1. شندي , أديب قاسم , النظام النقدي والمصرفي في العراق, 1997 .
2. النصيري , سمير عباس , تطبيقات السياسة النقدية في العراق الواقع والآفاق , دار الكتب والوثائق , بغداد , العراق , 2011 .

ب- الدوريات والبحوث :

1. ثويني , فلاح حسن , استقلالية البنك المركزي العراقي والسياسة الاقتصادية , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , الجامعة المستنصرية , السنة (7) , العدد (21) , الصفحات (2-6) , 2009 .
2. حسين , هندرين حسن , استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في الحد من التضخم , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية , العدد (38) ، الصفحات (255-268) , 2014 .
3. الدهيمش , هيل عجمي جميل ورسمي , رنا , استقلالية البنوك المركزية مع إشارة خاصة إلى قياس مدى استقلالية البنك المركزي الأردني , مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية , جامعة بغداد ، المجلد (21) ، العدد (83) , الصفحات (228-254) , 2015 .
4. رزاق , وشاح , ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية , المعهد العربي للتخطيط بالكويت , جسر التنمية , العدد (112) , الصفحات (1-12) , 2012 .
5. الغالبي , عبد الحسين جليل والجبوري , سوسن كريم هودان , اثر استقلالية البنك المركزي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1991 – 2013) , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية , جامعة الكوفة ، المجلد (14) ، العدد (2-3) ، الصفحات (435-461) , 2017 .
6. محمد , احمد جاسم , استقلالية البنك المركزي ودوره في معالجة التضخم العراق دراسة حالة للسنوات 2003 - 2008 , مجلة العلوم الاقتصادية , جامعة البصرة ، المجلد (7) ، العدد (26) ، الصفحات (1-25) , 2010 .

ج- القوانين :

1. دستور جمهورية العراق , الوقائع العراقية , العدد (4012) , 2005 .
2. قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 (المعدل) , البنك المركزي العراقي , القوانين والتشريعات المصرفية , 2019 .

د- شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) :

1. طوقان , أمية , دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية , مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية , 2-3 تموز 2005 , متاح على شبكة الانترنيت.
2. مرزا , علي خضير , استقلالية البنك المركزي والاحتياطيات الدولية والميزانية العامة في العراق , مقالة منشورة على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين , 2012 , http://iraqieconomists.net/ar/2012 .

هـ- النشرات الرسمية :

1. البنك المركزي العراقي , الموقع الإحصائي , البيانات الاقتصادية والإحصائية , مؤشرات الأسعار , مؤشر أسعار المستهلك (CPI) , التضخم , لسنة 2020 .
2. البنك المركزي العراقي , دائرة الإحصاء والأبحاث , النشرة الإحصائية السنوية , 2006 .

3. البنك المركزي العراقي , دائرة الإحصاء والأبحاث , النشرة الإحصائية السنوية , 2007 .
4. البنك المركزي العراقي , دائرة الإحصاء والأبحاث , النشرة الإحصائية السنوية , 2008 .
5. البنك المركزي العراقي , دائرة الإحصاء والأبحاث , النشرة الإحصائية السنوية , 2009 .
6. البنك المركزي العراقي , دائرة الإحصاء والأبحاث , النشرة الإحصائية السنوية , 2010 .
7. البنك المركزي العراقي , دائرة الإحصاء والأبحاث , النشرة الإحصائية السنوية , 2011 .
8. البنك المركزي العراقي , دائرة الإحصاء والأبحاث , النشرة الإحصائية السنوية , 2012 .
9. البنك المركزي العراقي , دائرة الإحصاء والأبحاث , النشرة الإحصائية السنوية , 2013 .
10. البنك المركزي العراقي , دائرة الإحصاء والأبحاث , النشرة الإحصائية السنوية , 2014 .
11. البنك المركزي العراقي , دائرة الإحصاء والأبحاث , النشرة الإحصائية السنوية , 2015 .
12. البنك المركزي العراقي , دائرة الإحصاء والأبحاث , النشرة الإحصائية السنوية , 2016 .
13. البنك المركزي العراقي , دائرة الإحصاء والأبحاث , النشرة الإحصائية السنوية , 2017 .
14. البنك المركزي العراقي , دائرة الإحصاء والأبحاث , النشرة الإحصائية السنوية , 2018 .
15. البنك المركزي العراقي , دائرة الإحصاء والأبحاث , النشرة الإحصائية السنوية , 2019 .

ثانياً: المصادر الأجنبية :

A- Books

1. Casu , Barbara , Girardone , Claudia and Molyneux , Philip ," Introduction to Banking ", FT Prentice Hall (Financial Times) , Pearson Education Limited , Edinburgh Gate , Harlow, England , First published, 2006.
2. Howells , Peter and Bain , Keith , "The Economics of Money, Banking and Finance", FT Prentice Hall (Financial Times) , Pearson Education Limited , Edinburgh Gate , Harlow , England , Third edition , A European Text, 2005.

B- Articles and Researches

1. Agoba , Abel Mawuko , Abor , Joshua , Ose , Kofi A. and Sa-Aadu , Jarjisu ," Central bank independence and inflation in Africa: The role of financial systems and institutional quality " , journal Central Bank Review , Volume (17), Issue (4) , 2017.
2. Bade , Robin and Perkin , Michael ," Central Bank Laws and Monetary Policy ", Department of Economics, University of Western, Ontario, London, Ontario, Canada , 1988 .
3. Debelle , Guy and Fischer , Stanley ," How Independent Should a Central Bank Be? " , Proceedings of a Conference (Goals, Guidelines, and Constraints Facing Monetary Policymakers , Jeffrey C. Fuhrer, Editor , Sponsored by: Federal Reserve Bank of Boston) , 1994.

4. Dumiter , Florin Cornel ," Central Bank Independence and Inflation Targeting . The Case of Romania " , The Romanian Economic Journal , Volume (12), Issue (33) , 2009 .
5. Epstein , Gerald ," Central Banks as Agents of Economic Development ", Political Economy Research Institute (PERI) , University of Massachusetts, Amherst, Amherst, MA, USA , Working Paper Series Number 104 , 2005.
6. Farrag , Noha and Kamaly , Ahmed , " Measuring the Degree of Central Bank Independence in Egypt ", ResearchGate or German University in Cairo , Working Paper No. 4 , 2007.
7. Garriga , Ana Carolina and Rodriguez , Cesar M. ," More Effective Than We Thought Central Bank Independence and Inflation in Developing Countries" , Economic Modelling or ResearchGate , 2019.
8. Gokbudak , Nuran ," Central Bank Independence, the Bundesbank Experience and the Central Bank of the Republic of Turkey ", Central Bank of the Republic of Turkey – TCMB , Research Department , Discussion Paper No: 9610 , 1996.
9. Haga , Mercedes , " On Central Bank Independence and Political Cycles ", Journal of Applied Economics , Volume (18), Issue (2) , 2015 .
10. Orhan , Ayhan and Yıldırım , Durmuş Cağrı ," The effect of central banks independence on growth volatility: A pooled regression analysis ", Serbian Journal of Management , Volume (4), Issue (2), 2009.
11. Panagiotidis ,Theodore and Triampella , Afroditi , " Central Bank Independence and Inflation : The case of Greece " , ResearchGate , 2005.
12. Safakli , Okan Veli and Ozdeser , Huseyin ," On the Independency of the Central Bank of the Turkish Republic of Northern Cyprus ", Journal of Dogus University (Doğuş Üniversitesi Dergisi) , Volume (11) , Issue (1) , 2010 .
13. Walsh , Carl E. ," Central Bank Independence " , University of California, Santa Cruz , 2005.